# فلسفة الأخلاق التطبيقية
# وعلاقتها بالقضايا المشتركة بين الثقافات

د. رشا علي البارودي
كلية الآداب – جامعة الخرطوم

**المستخلص**

إن أكبر تحدي يواجه فلسفة الأخلاق اليوم هو القضايا متعددة الثقافات، بمعنى القضايا المشتركة والمتكررة والمتشابهة في مجتمعات ذات ثقافات متباينة، وقد زادت مساحة هذه القضايا بعد ثورة التكنولوجيا، وبالتالي كان لابد من البحث عن معايير أخلاقية مشتركة تلبي حاجة المجتمعات المختلفة لحلول القضايا والمشكلات الأخلاقية دون التعارض الحاد مع ثقافات تلك المجتمعات.

إن القيم المستمدة من ثقافات المجتمع الإنساني متعددة بتعدد الثقافات، بينما القيم المستمدة من الأديان السماوية متقاربة باعتبار أن المصدر واحد، وهذا لا يعني بالضرورة انصهار الأديان والثقافات في نموذج قيمي واحد؛ يؤدي إلى تلاشيها وإنما تحديد النقاط المشتركة بينها، وتوظيفها للخروج بمعايير مشتركة تخدم كل المجتمعات الإنسانية. وتمثل قضايا العلوم الطبيعية نسبة كبيرة من القضايا المشتركة في المجتمعات بالمقارنة مع قضايا العلوم الإنسانية، وهذه القضايا تجد حلولها في مجال الأخلاق التطبيقية فهو الاختبار الحقيقي للنظريات الأخلاقية، وهو الذي يمنحها الاجماع والثقة وامكانية استنباط المبادئ العامة والمطلقة.

ويأتي البحث في ثلاثة محاور :

أولاً: تعدد وتباين القيم المستمدة من الثقافات الإنسانية في مقابل وحدة، وإطلاق القيم المستمدة من الأصول الدينية.

ثانياً: حاجة القضايا الأخلاقية في مجال العلوم الطبيعية للمعايير المطلقة والثابتة أكثر منها في العلوم الإنسانية.

ثالثا: المعايير المطلقة المستمدة من الأديان، ودورها في القضايا الأخلاقية التطبيقية.

فرضية البحث: إثبات أن الأخلاق التطبيقية ذات المصادر الدينية هي القادرة على إيجاد الحلول للقضايا المشتركة بين الثقافات المتعددة.

منهج البحث: المنهج التحليلي.

الكلمات المفتاحية: الأخلاق التطبيقية، الثقافات المتعددة ، المصادر الدينية

**Abstract**

*The greatest challenge facing the philosophy of ethics today is multicultural issues, common, recurring, and similar issues in societies with different cultures. The area of these issues has increased after the technology revolution, and therefore it was necessary to search for common ethical standards that meet the need of different societies for solutions to ethical issues and problems without sharp conflict with the cultures of those societies.*

*The values derived from the cultures of human society are as diverse as these cultures are, while the values derived from the heavenly religions are close, given that the source is one. This does not necessarily mean the fusion of religions and cultures into a single value model that leads to their disappearance, but rather identifying the common points between them and employing them to come up with common standards that serve all human societies. Issues in the natural sciences represent a large proportion of common issues in societies compared to issues in the human sciences, and these issues find their solutions in the field of applied ethics, as it is the true test for ethical theories, and it is what gives them consensus, confidence, and the possibility of deriving general and absolute principles.*

*The research comes in three axes:*

*First: The multiplicity and diversity of values derived from human cultures as opposed to the unity and absoluteness of values derived from religious origins*

*Second: Ethical issues in the field of natural sciences need absolute and fixed standards more than in the human sciences.*

*Third: Absolute standards derived from religions and their role in applied ethical issues.*
*Research hypothesis: Proving that applied ethics with religious sources is capable of finding solutions to issues common to multiple cultures.*
*Research method: analytical method*

Keywords: Applied ethics- multiple cultures- religious resources

**مقدمة:**

ارتبط مجال الأخلاق التطبيقية أو العملية بالتطورات الحديثة في مجالات العلوم والمهن المختلفة. وقد أثارت الكشوفات والتقنيات الحديثة في مجال العلوم الطبيعية قضايا أخلاقية تمس الإنسانية في مختلف اشكال وجودها، فوحدت هذه القضايا هموم الناس في مختلف الثقافات، ووحدت جهودهم لإيجاد حلول للمشكلات الأخلاقية المترتبة عليها، فعندما يتصدى الأطباء والعلماء والباحثين والأخلاقيين والمهتمين عموماً لقضايا مثل قضية الهندسة الوراثية أو نقل الأعضاء أو قتل الرأفة أو قضايا البيئة أو قضايا التكنولوجيا، فإنهم يتعاملون باعتبار الإنسانية في مواجهة هذه القضايا والمشكلات الأخلاقية، ويبحثون عن حلول تصلح للتعميم على كل الحالات.

يهدف هذا البحث أن إلى توضيح الفرق بين الأخلاق ذات المصادر الوضعية والمصادر الدينية، وأن الأخلاق التطبيقية تكتسب صفة الإطلاق والعمومية التي تؤهلها لمعالجة القضايا الأخلاقية المشتركة بين الثقافات من خلال استنادها للمصادر الدينية، ومن ثم التدليل على هذا ببعض النماذج من قضايا الطب والبيئة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

وهناك عدد من الدراسات السابقة في هذه المجالات. وقد توصلت لنتائج مختلفة ما بين مؤيد ومعارض لمسألة استناد الأخلاق التطبيقية للأديان، وما يتميز به هذا البحث هو التدليل على فرضية صلاحية الأخلاق التطبيقية لتقديم أحكام مطلقة وعامة وشاملة من خلال التطبيقات العملية لهذه المعايير.

**أولاً: تعدد القيم المستمدة من الثقافات الإنسانية وتباينها في مقابل وحدة وإطلاق القيم المستمدة من الأديان**

يشير مفهوم القيم Axiology في الفلسفة إلى الأخلاق والجمال والمنطق، ولكن تم استخدامه في هذا البحث في محور (الأخلاق) باعتبار أهميتها، ويتم التركيز بصورة أكبر على الأخلاق العملية أو التطبيقية. ومصطلح (الدين) سيطلق على الأديان السماوية مع تخصيص الدين الإسلامي باعتبار قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ (آل عمران: 19).

يمكن القول أن السبب الأساسي في تعدد القيم المستمدة من الثقافات الإنسانية هو تعدد وتنوع المصادر التي يمكن أن تكون إما وضعية فقط أو وضعية دينية أو دينية فقط. أما الأخلاق ذات المصدر الديني فسبب وحدتها وإطلاقها هو وحدة المصدر، ونقصد بالأديان هنا الأديان السماوية؛ فالأديان الوضعية يمكن

أن تصنف من ضمن الثقافات فهي من وضع البشر وتتعدد بتعدد مجتمعاتهم وثقافاتهم. وحتى تتضح فكرة التصنيف لمصادر الأخلاق يمكن وضع التقسيم التالي:

1- الأديان السماوية، وتلحق بها الثقافات التي مصدرها الدين.
2- الثقافات الإنسانية، وتلحق بها الديانات الوضعية.

وعليه يمكن مناقشة القيم الأخلاقية على مستويين:

المستوى الأول: القيم الأخلاقية المستمدة من الأديان السماوية، وهي تتميز بالوحدة والثبات والإطلاق باعتبار أن مصدرها واحد وثابت ومطلق وهو الوحي السماوي.

المستوى الثاني: القيم الأخلاقية المستمدة من الثقافات، وهي بالتأكيد مختلفة ومتباينة باختلاف وتباين الثقافات، فهي وضعية مصدرها إنسان الثقافة المعينة، وقد تكون الأديان السماوية والديانات الوضعية من مصادرها كذلك.

وهذا يقتضي عرض ومناقشة مفهوم الثقافة ومفهوم الدين ومفهوم الأخلاق وبالتحديد الأخلاق العملية والعلاقة بين هذه المفاهيم لتأكيد أن الدين هو الذي يعطي القيم الأخلاقية الوحدة والثبات والإطلاق.

وكما سبق الذكر فإن الأديان المقصودة هنا هي الأديان السماوية، وهي الأديان المشتركة في المصدر والأصول والمتقاربة في المقاصد. والتعريف المتفق عليه هو أن الدين السماوي هو الشرع الإلهي المتلقي عن طريق الوحي، وقوله عز وجل: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ (فاطر: 24) يدل على استمرار دور الأديان السماوية في المجتمعات الإنسانية، وأن الرسل كانوا يبعثون بالأديان لرد الناس إلى التوحيد كل ما ابتعدوا عنه، ولتجديد الشرائع التي تنظم علاقتهم بالله وبالناس، وهذا وفق الدين الإسلامي يعني أن التجمعات البشرية لم تخل من الدين. وقد أيد ذلك علم الآثار والبحوث الاجتماعية. وفي هذا يقول الفيلسوف الفرنسي (هنري برجسون) أنه وجدت وتوجد جماعات إنسانية من غير علوم وفنون وفلسفات، ولكنها لم توجد بغير ديانة؛ و ربما يعني برجسون هنا الأديان السماوية والديانات الوضعية؛ لكن هذا يجتمع مع الرؤية الإسلامية في حاجة الإنسان للدين وإن اختلفت الآراء حول الدوافع للتدين (الخلف،1997م، 11-16). وبغض النظر عن دوافع الناس للتدين، وعن الأديان والديانات التي ارتضوا الخضوع لها. فما نريد تأكيده هو أهمية الدين بمفهومه الواسع، وعلى وجه الخصوص الأديان السماوية في الحياة الإنسانية ودوره في تنظيم العلاقات في المجتمعات.

وبالنسبة لمفهوم الثقافة فيمكن عرض اتجاهين أساسيين في تعريفها، أولهما: الاتجاه الواقعي الذي يرى أن الثقافة صفة تلازم السلوك الإنساني، وأنها اللغة التي تعبر عن العادات والتقاليد والقانون، وهي مرتبطة بالجماعات الإنسانية، كذلك تتألف الثقافة عندهم من الأشياء المادية والأفكار غير المادية والمثل والعادات والتقاليد. والاتجاه الثاني هو الاتجاه المثالي: والذي يعرف الثقافة بأنها مجموعة الأفكار المتضمنة في عقول الأفراد والمخترعات والمرتبطة بالأعراف والسلوك الإنساني، فهم يرفضون الماديات باعتبارها مكون للثقافة ويربطون الثقافة بأفكار وآراء الأفراد، أنها عبارة عن نسق للمعرفة يستخدمه الأشخاص لتفسير الأفعال والأشياء والأحداث ولتنظيم العلاقات والسلوكيات في مجتمعاتهم. ويمكن القول أن كل جماعة اجتماعية تستخدم معرفتها الثقافية لتفسير خبراتها وتحديد سلوكياتها وكذلك يمكنها نقل هذه المعرفة الثقافية عن طريق التعلم، وبهذا يمكن أن يعبر مفهوم الثقافة عن السمات السلوكية المكتسبة عن طريق التعلم في جماعة بعينها، ولما كانت الجماعات مختلفة ومتباينة في أنشطتها وطرق تنظيمها وبيئاتها ومعرفتها التكنولوجية فإن أنماط سلوكها ومعرفتها الثقافية ستكون مختلفة ومتباينة أيضاً (إسماعيل، 1980م، 83-101).

أما بالنسبة لمفهوم الأخلاق فقد ارتبط بالمجتمعات الإنسانية منذ بداية تشكيلها في كل جماعات صغيرة فرافقت الأخلاق مفاهيم الضمير والعرف ثم تداخلت مع القوانين باعتبارها من مصادرها الأساسية. وهناك تعريفات كثيرة للأخلاق، لكن ما يدخل في إطار هذا البحث منها هي التي ميزت بين الأخلاق النظرية والأخلاق العملية. فالأخلاق النظرية تهتم بوضع النظريات والمبادئ الأخلاقية العامة بالاستناد إلى فكر وتأمل الفلاسفة، بينما تهتم الأخلاق العملية بدراسة السلوك الإنساني في حياته اليومية وتضع معاييرها وفق هذه الدراسة. وظهر الاهتمام بمجال الأخلاق العملية بصورة كبيرة وواضحة مؤخراً نتيجة للثورات العلمية والتكنولوجية (البارودي، 2004م، 3). ويمكن القول أنه بالرغم من تقسيم الأخلاق إلى نظرية وعملية إلا أن هناك ارتباطا وثيقا وتداخل بين القسمين، فالأخلاق النظرية تضع مبادئها من خلال التأمل والنظر ويتم جدوى إثبات هذه المبادئ عن طريق التطبيق العملي، والأخلاق العملية تسترشد بالمبادئ النظرية في وضع معاييرها لقياس السلوك العملي.

ويمكن تقرير العلاقة بين الدين والأخلاق فيما يلي:

1. تشترك الأخلاق مع الدين في النظرة الميتافيزيقية، فهي تعتقد في وجود الخير والشر وحقيقة الزمان.
2. الدين يضمن للأخلاق اتصافها بالموضوعية؛ وذلك بجعل القوانين الأخلاقية قوانين إلهية مثلها مثل قوانين الطبيعة.

3. كثير من الدوافع الأخلاقية صادرة عن شيء وراء الطبيعة؛ وهذا ما دفع البعض لتعريف الضمير بأنه صوت الله في الإنسان.
4. فكرة الولاء الموجودة في الأخلاق، واعتقادنا بأن من واجبنا إطاعة القوانين مهما كان رأينا فيها؛ هي فكرة دينية الأصل.
5. فكرة الخلود التي ذكرتها الأديان تعطي قيمة للأفعال الأخلاقية التي لا يترتب عليها نتائج مادية أو نتائج في هذه الحياة الدنيا؛ فيكون مبرر الالتزام بهذه الأفعال هو الجزاء في الحياة الأخرى.(وليم، 2000م، 130-135).

ويرى أصحاب الاتجاه النظري التجريدي الذين ينظرون إلى (ما ينبغي أن تكون) أن الدين والأخلاق منفصلان من حيث النزعة والموضوع؛ فالدين يدعو إلى معرفة الحق الأعلى والأخلاق تحث على فعل الخير فاختص الدين بالفضيلة النظرية والأخلاق بالفضيلة العملية فظهر أنهما يهتمان بمجالين مختلفين (دراز، د.ت، 56-57). وقد تصح هذه الرؤية في العلاقة بين الأديان التي تقدم نموذج نظري فقط للحياة المثالية أما بالنسبة للأديان التي تقدم نماذج متكاملة لإدارة الحياة الإنسانية كالإسلام فلا تعارض بينها وبين الأخلاق فهي تقدم للأخلاق المبادئ والمعايير التي يمكن تطبيقها في الحياة الواقعية.

فيحتج البعض بأن علم الأخلاق يدرس في الثقافة الغربية بشكل منفصل عن الدين بالرغم من أن اليهودية تزخر بالتعاليم الأخلاقية ومن ضمنها الوصايا العشر، وكذلك النصرانية التي تتبنى قواعد أخلاقية تهدف إلى السعادة في الحياة الأخرى. ويبدو أن سبب هذا الانفصال بين الأخلاق والدين في الثقافة الغربية هو سوء تطبيق رجال الدين الغربيين في العصور الوسطى للتعاليم الدينية والأخلاقية؛ الأمر الذي دفع بالناس إلى البعد عن الدين، أو على الأقل فصله عن بقية أنشطة الحياة كما حدث بعد الثورة الفرنسية. أما في الثقافة الإسلامية فقد ارتبطت الأخلاق بالدين، واستمدت مبادئها منه، وبقيت هذا المبادئ فاعلة ومعتبرة لأنها أثبتت جدواها.

وبالرغم من سعي الغرب إلى فصل الأخلاق عن الدين إلا أنه وباعتراف عالم الاجتماع الفرنسي (دوركايم) الذي يعد من أكبر المنادين بهذا الفصل- فإن " الأخلاق والدين قد ارتبطا ارتباطاً وثيقاً منذ أمد بعيد، وظلا طوال قرون عدة متشابكين، فلم تصبح العلاقات التي تربطهما علاقات خارجية أو ظاهرية، ولم يعد من السهل فصلهما بعملية يسيرة كما نتصور"(حلمي، 2004م، 102).

ولتأكيد العلاقة بين الأديان السماوية والأخلاق فيمكن أن نجدها ابتداءً في الدين اليهودي في الارتباط المباشر بالمصدر الواحد وهو الله تعالى، إذ إن كل الأوامر والنواهي مرتبطة به حيث يبدأ الخطاب

فيه بقوله: "إِنِّي أَنَا الرَّبُّ إِلهُكُمْ"، وترتبط أيضاً بالجزاء مما يعطيها صفة الإلزام، وهي تحتوي على المبادي الأخلاقية الموجودة في معظم الأنساق الأخلاقية. فقد ورد في الوصايا العشر نهي عن القتل والسرقة وغيرها من المبادئ الكلية (كريسون، 1979م، 132-133). فاليهود يستمدون مبادئهم من التلمود ويعدون هذه المبادئ ربانية المصدر لا يمكن التدخل فيها. لكن يلاحظ أن مبادئ اليهود متناقضة ومزدوجة، فهم يشرعون نوعين من الأخلاق: نوع للتعامل بين اليهود، ونوع للتعامل مع غير اليهود. وهذا الأخير يمكن فيه ممارسة كل التجاوزات الأخلاقية (الجمزاوي، 2021، ص31-34)؛ وهذا يجعل تطبيق الأخلاق اليهودية على عموم الإنسانية أمر مستحيل لعدم عدالتها بسبب ازدواجية المعايير وتكريسها لمفاهيم تؤدي للعنصرية. هذا بالإضافة إلى المعاملة غير العادلة داخل المجتمعات اليهودية تجاه المرأة حيث تنظر المجتمعات اليهودية إلى المرأة باعتبارها كائنا أقل من الرجل "وَإِذَا بَاعَ رَجُلٌ ابْنَتَهُ أَمَةً، لاَ تَخْرُجُ كَمَا يَخْرُجُ الْعَبِيدُ." (العهد القديم، سفر الخروج 21: 7)؛ كل هذا يبعد بالأخلاق اليهودية عن مفهوم الأخلاق العالمية أو المطلقة التي تصلح لأن تطبق في المشكلات المشتركة بين الثقافات المتعدد بصورة عادلة.

أما الأخلاق في المسيحية كما في الاصطلاح العام أو النصرانية كما في الاصطلاح القرآني فهي تستند إلى تعاليم الإنجيل وأعمال الرسل، والأخلاق المسيحية أخلاق فردية لا تعنى بالمجتمعات، وتدعو للزهد في الحياة الدنيا وتفضيل الآخرة، فقد وورد في إنجيل متى، الإصحاح السادس، آية 19: "لاَ تَكْنِزُوا لَكُمْ كُنُوزًا عَلَى الأرض حَيْثُ يُفْسِدُ السُّوسُ وَالصَّدَأُ، وَحَيْثُ يَنْقُبُ السَّارِقُونَ وَيَسْرِقُونَ. بَلِ اكْنِزُوا لَكُمْ كُنُوزًا فِي السَّمَاءِ، حَيْثُ لاَ يُفْسِدُ سُوسٌ وَلاَ صَدَأٌ". وقد انقسمت الأخلاق المسيحية إلى قسمين: قسم الأخلاق التي جاء بها المسيح عليه السلام، وهي تخاطب القلب وتعتمد على الوحي، وقسم يحاول أن يضع أسس نظرية للأخلاق الدينية ويربطها بالفلسفة وهي محاولات للمفكرين المسيحيين. وتقوم الأخلاق المسيحية على إنكار الذات وكبت الغرائز الفطرية في الإنسان، وهذا ما أدي إلى انقسام المجتمع المسيحي إلى طبقتين طبقة القساوسة والرهبان الذين يستطيعون تطبيق هذا النظام الأخلاقي القاسي وطبقة عامة الشعب الذين لا يطيقونه (الجمزاوي، 2021م، 41-42). وتركز الأخلاق المسيحية على السعادة، ولكن ليس السعادة الدنيوية وإنما السعادة الأخروية، وكذلك لا تولي كبير اهتمام للجزاء والعقاب؛ فالأخلاق في الإنجيل تدعو إلى الإحسان والعفو على عكس الأخلاق اليهودية التي تنادي بالعدل والقصاص (كريسون، 1979م، 137). وقد تكون الأخلاق المسيحية موجه إلى الإنسانية جمعاء لاستنادها على الدين المسيحي المفتوح للجميع، والذي هو عكس اليهودية المغلقة، لكن كون هذه الأخلاق ليست ملزمة لكل طبقات الشعب حيث لا يطيقها إلا الرهبان والقساوسة، وأنها مأخوذة من تعاليم المسيحية التي تهتم بالآخرة دون الحياة الدنيا، هذا أيضاً يجعلها لا تقدم نموذجا صالحا لكل البشر، و للعمل به في تنظيم شؤون الحياة الدنيا.

أما الأخلاق في الإسلام فهي تستند للقرآن الكريم والسنة النبوية، وتقدم نظاما أخلاقيا متوازنا بين الأخلاق اليهودية التي تهتم بالدنيا والأخلاق المسيحية التي تسعى للآخرة، فجاءت الأخلاق الإسلامية لتنظم حياة البشر في الدنيا، وتمهد طريق النجاة في الآخرة، فكانت ذات طابع عملي دون أن تهمل الجوانب النظرية، وتدعو إلى قيم ومبادئ الخير، وتركز على مفهوم الجزاء الدنيوي والأخروي لجعل هذه القيم والمبادئ ملزمة. (كريسون، 1979م، 54-55)، فيقول الله تعالى: ﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ (القصص: 77).

وأفضل مقارنة بين المبادئ الأخلاقية في الأديان السماوية الثلاثة هي ما قام بها عبد الله دراز والتي أوردت أوجه الشبه بين الأصل القرآني واليهودي من خلال الوصايا العشر، ونأخذ منها عل سبيل المثال المبادئ الأخلاقية التالية:

1- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ﴾ (النساء: 29) يقابله في التوراة "لا تقتل".
2- قوله تعالى: ﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ وَيَحۡفَظُواْ فُرُوجَهُمۡ...، وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَغۡضُضۡنَ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِنَّ وَيَحۡفَظۡنَ فُرُوجَهُنَّ...﴾ (النور:30-31)، يقابله في التوراة "لا تزن".
3- قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا...﴾ (المائدة: 38)، يقابله في التوراة "لا تسرق".

أما أوجه الشبه بين الأصل القرآني والأصل من الإنجيل؛ فيمكن التدليل عليه بالأمثلة التالية:

أ. قوله تعالى: ﴿مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾ (الشعراء: 89) يقابله في الإنجيل: "طوبى للأتقياء القلب" (5:8).
ب. قوله تعالى: ﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ وَيَحۡفَظُواْ فُرُوجَهُمۡۚ ذَٰلِكَ أَزۡكَىٰ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ٣٠ وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَغۡضُضۡنَ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِنَّ وَيَحۡفَظۡنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ (النور: 30-31)، يقابله في الإنجيل " قد سمعتم أنه قيل للقدماء لا تزن، وأما أنا فأقول إن كل من ينظر إلى امرأة ليشتهيها فقد زنى بها في قلبه" (متى: 27-29).
ت. قوله تعالى: ﴿لَّا خَيۡرَ فِي كَثِيرٖ مِّن نَّجۡوَىٰهُمۡ إِلَّا مَنۡ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوۡ مَعۡرُوفٍ أَوۡ إِصۡلَٰحِۭ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ (النساء: 114)، يقابله في الإنجيل " طوبى لصانعي السلام" (5-9) (حلمي، 2004م، ص111-112).

إذن وكما أن الأديان السماوية تتفق في الأصل، فكذلك الأخلاق المستمدة منها. ومن جهة أخرى، تبدو استحالة اعتبار الثقافة مصدرا للأخلاق الشاملة في رأي بعض المختصين بأن المنظومة القيمية في أي مجتمع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتراث الثقافي لهذا المجتمع، وهذا التراث الثقافي هو الذي يحدد مفهوم كل قيمة سلباً أو إيجاباً. وعليه فإن إدراك القيمة المعنوية الواحدة تختلف من مجتمع لآخر، فمثلاً مفهوم الأمانة

في عدد من الثقافات قد يتعلق بالأمانة المادية لكن في الثقافة العربية الإسلامية يمتد ليشمل الأمانة في الأمور المادية والمعنوية من عدل وتمييز بين الخير والشر والالتزام بعمل الخير طاعة لله (النفيلي، 2008م، 96)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (الأحزاب: 72)، بل ووفق الآية الكريمة قد يتسع مفهوم الأمانة ليشمل قيمة وجود الإنسان نفسه ودوره في إعمار الكون ومسؤوليته تجاه الكائنات الأخرى. وكذلك إدراك القيمة الواحدة يختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف الطبقات والعصور؛ فثقافة المجتمع الواحد تختلف من عصر لعصر تبعاً للتغيرات التي تحدث للمجتمع. وقيمة العمل مثلاً في نفس المجتمع الأوربي في مرحلة المجتمعات الإقطاعية، وفي عصور العبودية كانت قيمة سلبية؛ لأن من يعمل كان من الطبقات الدنيا، ومن لا يعمل هم طبقة النبلاء ومن يملكون العمل، لكن في العصور الحديثة أصبح العمل شرف (النفيلي، 2008م، 97).

كل ما سبق يدل على أن الثقافات لا تستطيع أن تؤسس لأخلاق كلية شاملة تصلح لتقديم حلول للمشكلات المشتركة والمتكررة في هذه الثقافات؛ فقد تكون المشكلة الأخلاقية هي نفسها في كل الثقافات، لكن كل ثقافة ستقدم الحل من وجهة نظرها الخاصة التي تراعي ظروفها الخاصة، بل تفترض أنه الحل الصحيح والوحيد أن على الجميع أن يلتزم به.

وما نحتاجه في عصرنا الحالي ليس فقط المبادئ الأخلاقية الأساسية والفطرية التي تشترك فيها الإنسانية، فالتربية والظروف الاجتماعية والبيئية غيرت في فطرة الإنسان وبالتالي أخلاقه وقناعاته. فقيمة التسامح التي كانت تعد فضيلة في السابق أصبحت تعد ضعفاً في عصرنا الحالي ومجتمعاتنا المعقدة، ففي السابق كان الإنسان يتعامل بالتسامح في محيط مجتمعه الضيق والمعروف، وكان سلوكه يدل على النبل، أما في مجتمعاتنا المعاصرة والتي غلبت عليها النزعة المادية وتنوعت مكوناتها البشرية، وطغت عليها روح المنافسة وأهمية المحافظة على الحقوق وتحقيق المصالح الفردية، وأن القوي هو من يمكنه النجاح فقد تضاءل مفهوم التسامح.

وحتى لو اشترك الناس في القيم والمبادئ الأساسية إلا أن مشكلات عصرنا الحالي تتطلب معايير تهتم بالتفاصيل، فالمشكلات الأخلاقية المعاصرة غالباً ما تحدث في التطبيقات الجزئية. وبالرغم من أن هذه المشكلات جزئية إلا أنها لا تحل بواسطة الأخلاق النسبية؛ لأنها أصبحت مشتركة بين مختلف المجتمعات والثقافات فهي تحتاج لمعايير مطلقة تطبق بنفس الطريقة على هذه القضايا المشتركة، وهذا ما لا تستطيع الثقافات المتعددة توفيره فتحتم علينا أن نبحث عنه في المصادر المطلقة والتي نجدها في الأديان السماوية. ويؤكد ذلك التصور القديم والحديث عن المبادئ الأخلاقية، فالتصور التقليدي للأخلاق يضع عدة خصائص للمبدأ الأخلاقي تتلخص في أن يكون:

1- عاماً مطلقاً لا يختلف باختلاف الظروف والأحوال والزمان والمكان.
2- ضرورياً قبلياً لا يستمد من التجربة.
3- يتصف بالوضوح في ذاته ولا يحتاج إلى دليل أو برهان.
4- يقينياً لا يقبل الشك ولا النقيض (الطويل، 1979م، 33).

وفي التصور الذي يقول بعالمية الأخلاق يذكر بعض النقاط التالية:

1- ليس بالضرورة أن يتفق غالبية الأفراد والأمم على هذه الأخلاق، وإنما الضروري هو أن يثبت بالبرهان والدليل العملي أن هذه الأخلاق تستطيع أن تقدم حلول للمشكلات الأخلاقية العالمية.
2- الحوار بين المتدينين وغير المتدينين يساعد على رفع التحديات الدينية والأخلاقية العالمية.
3- الاعتراف بأن الأعمال الدينية ليست ذات جانب باطني فقط، وإنما لديها جوانب ظاهرة موجودة في كثير من المجتمعات.
4- القضايا الروحية تقبل النقاش العقلاني بصورة أوسع من القضايا المادية وأخلاقياتها أكثر رسوخاً.
5- عالمية الأخلاق لا تحقق بمحاولة إرضاء من يرفضونها، إنما من خلال إقناعهم بعالمية الدين وواقعية الأخلاق التي تستند عليه (عبد الرحمن، 2012م، ص141).

وبهذا يمكن أن نؤكد أن التصور التقليدي للمبادئ الأخلاقية والتصور الحديث لأخلاق عالمية يتطلبان مصادر مطلقة لا تتوفر لهما سوى في الدين، وهو ما يظهر في الاحتياج الأخلاقي في كل من العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية.

**ثانياً: حاجة القضايا في العلوم الطبيعية للمعايير المطلقة الثابتة أكثر منها في العلوم الإنسانية.**

حتى نثبت فرضية هذا المحور لابد من تعريف مختصر للعلوم الطبيعية والإنسانية والفروقات بينهم، وتمييز الأخلاق المطلقة، وما الذي يجعلها مؤهلة لحل قضايا العلوم الطبيعية؟ وما علاقة العلوم الطبيعية بالقضايا الأخلاقية المشتركة بين الثقافات؟

ويمكن التعرف على العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والفروقات بينهما من خلال الظاهرة المدروسة في كل علم، ومن خلال المنهج المستخدم فيه.

فالظاهرة المدروسة في العلوم الطبيعية هي الموضوعات الموجودة في الطبيعة بدون تدخل من الإنسان سواء أكانت فيزيائية أو كيميائية أو الأحياء الطبيعية، وهي تحاول اكتشاف العلاقات بين هذه الموضوعات مستخدمة في ذلك الأدوات المتطورة. ويتميز الموضوع المدروس في العلوم الطبيعية بأنه ليس له

وعي بوجوده، ولا يعطي معنى لأفعاله، وهو ليس من نفس طبيعة الدارس كما يمكن إعادة انتاجه، وهذا الموضوع بسيط ويقبل القياس ويقبل بالسببية (انجرس، 2006م، ص58-64).

وموضوعات العلوم الطبيعية إذا كانت مادية أو حية غير واعية في الغالب تعطي نفس النتائج عند تعرضها لنفس الظروف، فالحديد يتمدد بالحرارة في كل زمان ومكان واستجابة حيوانات التجارب تتشابه بشكل كبير عند تعرضها لنفس المثيرات.

والمنهج المستخدم في العلوم الطبيعية هو المنهج التجريبي، ويتميز هذا المنهج بالدقة ويهدف إلى قياس أحد المتغيرات المستقلة أو أكثر على متغير تابع محدد، وذلك من خلال التحكم والسيطرة على كافة العوامل المحيطة بالظاهرة أو الموضوع، ويتكون هذا المنهج من خطوات محددة يتم اتباعها تمثل في مرحلة الملاحظة، ومرحلة تكوين الفروض العلمية وأخيراً مرحلة إثبات الفروض والوصول للنتائج (عبيدات وآخرون، 1999م، 40-41). ووحدة النتائج ووحدة المنهج ودقته في مجال العلوم الطبيعية يجعل من السهل جداً التعامل معها بالأحكام الأخلاقية المطلقة، فعندما تجرى تجربة ما في العلوم الطبيعية، و يكون لنتائجها تبعات أخلاقية فيمكن أن يعمم نفس الحكم الأخلاقي وإطلاقه على نتائج هذه التجربة في كل زمان ومكان، هذا لا يعني إغفال الاختلاف في بعض التفاصيل الدقيقة في العلوم الطبيعية لكن هذا الاختلاف لا يؤثر بصورة كبيرة في جودة استخدام المعايير والأحكام المطلقة في هذا المجال.

أما موضوع العلوم الإنسانية فهو الإنسان وسلوكه والجوانب المختلفة لحياته النفسية والاجتماعية، والتاريخية، والاقتصادية، والسياسية. والعلوم الفرعية للعلوم الإنسانية والتي تدرس جوانب حياته المختلفة كثيرة ومتجددة مثل الانثروبولوجيا، علم النفس، علم الاجتماع، التاريخ، الفلسفة، علوم اللغة، علوم القانون، والآثار، والسياسة، وغيرها.

ويتميز موضوع العلوم الإنسانية بأنه واعٍ ومدرك لوجوده ودوره في الحياة، يعطي معنى وقيمة لأفعاله وأنه من نفس طبيعة الدارس، وأنه موضوع معقد، ولا يمكن إعادة إنتاجه، وهو يقبل أن يقاس لكن بصورة جزئية، ويقبل التحليل التفسيري (عبيدات وآخرون، 1999م، 58-64).

والمنهج المستخدم في العلوم الإنسانية ليس منهجا واحدا فهناك عدة مناهج مستخدمة في العلوم الإنسانية، وتختلف باختلاف فرع العلم المعين، وبعض الفروع يستخدم فيها أكثر من منهج في نفس الآن. ومن المناهج المستخدمة في العلوم الإنسانية المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي وغيرها من المناهج التي قد لا تتمتع بنفس دقة المنهج التجريبي إلا أنها تناسب طبيعة موضوع العلوم الإنسانية، وقد ذهبت بعض العلوم

الإنسانية لاستخدام المنهج التجريبي لضمان دقة نتائجها لكن لم يكن تطبيق المنهج والنتائج المتحصل عليها بنفس الدقة كما في العلوم الطبيعية.

وعليه يتضح لنا أن هناك تباين كبير بين العلوم الطبيعية من حيث الموضوع والمنهج، فالعلوم الطبيعية تتميز بالثبات والدقة في حين أن موضوع العلوم الإنسانية إي الإنسان وسلوكه وفكره يتميز بالتغير والتعقيد والتفاصيل غير المتوقعة مما يفرض استخدام مناهج تستوعب طبيعة الموضوع أو الظاهرة المدروسة في العلوم الإنسانية، وبالرغم من محاولة بعض العلماء الوصول بالعلوم الإنسانية لما وصلت إليه العلوم الطبيعية من تطور باستخدام نفس مناهجها، إلا أن هذا لم يُجْدِ إلا في نطاق ضيق من فروع العلوم الإنسانية كعلم النفس وعلم الاجتماع، ولم يكن بنفس الدقة والنجاح.

وقد تواجه دراسة الأخلاق المتعلقة بالعلوم الطبيعية باعتراضات أو تقليل من الأهمية من أصحاب هذا المجال الذين يحتجون بأن العلماء يتمتعون بقدر كافٍ من الأخلاقيات، وأن العلم بوصفه موضوعياً يدرس الوقائع، ويستخدم مناهج موضوعية وهو بهذه الصفات يتميز بنتائج أكيدة ذات وحدة وثبات، بينما الأخلاق تدرس القيم، وتستخدم المناهج الذاتية، وتنتج آراء تثير الجدل فقط. ويحتج العلماء أيضاً بأنه ليس هناك داعٍ لشغل أنفسهم بدراسة قواعد الأخلاق الفلسفية ومفاهيمها، ويكفي أن يعلموا طلابهم الأخلاقيات عن طريق توجيههم إلى ممارسة العلم الجيد والسلوك الأخلاقي القويم. لكن هذا التقليل من شأن الأخلاق في العلوم الطبيعية يترتب عليه مخاطر كبيرة خصوصاً مع المستجدات والتطورات العلمية التي تضغط على العلماء وتجعلهم يهملون الالتزام بالأخلاقيات مثل الاهتمام بالنجاح في المسار المهني مما يجعل العالم يتجاوز كثير من الضوابط في سبيل إكمال بحوثه، هذا بالإضافة إلى أن التمويل الحكومي لبحوث العلماء ومشاريعهم أصبح أقل وزادت المنافسة بينهم مما يجعل بعض العلماء يتغاضى عن التجارب غير جيدة والمعطيات المغلوطة و النتائج الغامضة في سبيل أن يخرجوا بنتائج تضمن استمرار التمويل، وأيضاً قد يتجهون للتمويل غير الحكومي (الشركات الخاصة) التي تضع مصالحها في المرتبة الأولى، وتتحكم في مسارات البحوث العلمية لخدمة هذه المصالح بغض النظر عن التجاوزات الأخلاقية (رزنيك، 2005م، 15-17).

وبالرغم من مجال عمل أخلاقيات المهن والعلوم في العلوم الطبيعية هو العلوم الطبيعية نفسها، وما يتصل بها من مهن إلا أن مصدر هذه الأخلاقيات هو العلوم الإنسانية. إذن العلاقة متبادلة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية بالرغم من الاختلافات بينهما، وهذه العلاقة تتمثل في الضوابط والمعايير التي توفرها العلوم الإنسانية بواسطة فروعها في الأخلاق والأخلاق العملية والتي تحتاجها العلوم الطبيعية، لكن بمواصفات خاصة تضمنها صفة الإطلاق في الأخلاق.

والمعايير المطلقة في الأخلاق تستمد من المبادئ والقيم المطلقة، وليس من السلوك الفردي، والمعايير الأخلاقية يجب أن تكون مطلقة حتى تكتسب صفة الإلزام، وحتى تضمن استمراريتها، فلو سلمنا بنسبية الأخلاق لأصبح لكل شخص أخلاقه التي يلزم بها لنفسه فقط، ويعارض أخلاق الآخرين التي لا تروق له، وبالتالي نقع في معضلة الصراع بين المبادئ الأخلاقية المتباينة والمتعارضة من جهة والخلاف مع من لا يرغبون أصلاً في الالتزام بالأخلاق؛ مما قد يؤدي إلى ضعف أو فناء دور الاخلاق في المجتمعات. ويمكن أن نحدد الأخلاق المطلقة من خلال ما ذكر سابقاً من صفات المطلق عموماً فتصبح المبادئ الأخلاقية المطلقة ثابته ومستقلة وبديهية، فكما نقول: أن المثلث مكون من ثلاثة اضلاع نقول أن السرقة خطأ.

وبالرغم من محاولة النسبيين التأكيد على أن الأخلاق النسبية تراعي الظروف المختلفة للناس، إلا أن الأخلاق تسعى لأن تكون مبادئها وأحكامها مطلقة بقدر الإمكان حتى تكون ملزمة وحتي تكون عادلة عند التطبيق، والاختلاف في التطبيقات الجزئية يمكن أن نجد له حلول ويمكن أن تراعي نسبيته طالما المبادئ مطلقة، لكن زوال المبادئ المطلقة يؤدي إلى زوال الأخلاق.

وحتى نؤكد على أحقية استخدام المبادئ الأخلاقية المطلقة في العلوم الطبيعية يمكن أن نستعرض المعايير الأخلاقية المستخدمة فيها وهي:

1- الأمانة: والتي تعني عدم اختلاق المعطيات والنتائج، والتزام الموضوعية.
2- الحذر واليقظة: أي محاولة تقليل الأخطاء البشرية والتجريبية، وتجنب خداع الذات، وتضارب المصالح الخاصة.
3- الانفتاحية: بأن يتشارك العلماء المعطيات والنتائج وتقنيات البحث، وأن يكونوا منفتحين للنقد، وقبول مراجعات غيرهم من لأبحاثهم.
4- الحرية: وهو مبدأ سعي العلماء لتحقيقه، وجعل انتقاد الأفكار القديمة، وقبول أفكار جديدة ممكناً مما يساعد في تطوير العلم.
5- المسؤولية الاجتماعية: والتي تتحقق من خلال السعي لجلب النفع للمجتمع وتجنيبه الضرر،وتحمل العلماء مسؤولية نتائج أبحاثهم.
6- المشروعية: طاعة العلماء للقوانين الخاصة بمهنهم وعلومهم.
7- تكافؤ الفرص: توفير الفرص للعلماء بصورة عادلة يعد من الأسس الأخلاقية، ويعضد الموضوعية العلمية.
8- الاحترام المتبادل: والذي يعزز روح التعاون والثقة بين العلماء.

9- احترام الذات: أي الحفاظ على حقوق وكرامة الإنسان، واحترام الذوات غير البشرية عند إجراء البحوث العلمية (رزنيك، 2005م، 85-105).

وبعرض الأخلاق المطلقة على النقاط السابقة يمكن أن نستنتج أن مبدأ الأمانة، وما يترتب من عليه عدم اختلاق للنتائج والمعطيات. ومن سعي للموضوعية يتطلب مبادئ أخلاقية مطلقة تضمن أن يلتزم الجميع بالأمانة، كما أن الالتزام بالحذر واليقظة يجب أن يشمل جميع درجات العلماء عند إجراء أبحاثهم فلا يعفي العالم صاحب الخبرة الطويلة، وثقته بنفسه من ممارسة الحذر واليقظة في كل تفاصيل تجاربه، وعند تحديد معطياته وصياغة نتائجه. أما بالنسبة للانفتاح وخشية بعض العلماء من مشاركة معطيات بحوثهم أو نتائجها فإن المبادئ المطلقة تحفظ حقوق الجميع عندما ينفذها الجميع فتضمن لنا إيجابيات الانفتاح وتبادل المعلومات دون سلبياته. أما الحرية فهي في ذاتها مبدأ مطلق، وما يقيدها من ضوابط إنما يقنن طريقة تطبيقها، وطالما هناك حرية فهناك مسؤولية، ومسؤولية العلماء تجاه مجتمعاتهم تحتم عليهم خدمة مجتمعاتهم من خلال بحوثهم وتمليكهما المعلومات مهما كانت طبيعتها. وهذا حكم عام مطلق يشمل جميع العلماء الذين يعملون في القطاع العام أو الخاص، فلا يمكن تبرير نتائج بحوث تضر بمجتمع ما بحكم أنه تخدم مصالح الشركة الممولة للبحث. والمشروعية تلزم الجميع بطاعة القوانين العامة والكلية المنظمة لمهنهم وعلومهم إذا تعارضت مع الضوابط الجزئية في أماكن عملهم أو ما تفرضه الجهات الممولة من شروط، أو تدفعهم له أحلامهم في الارتقاء في مسيرتهم المهنية. أما تكافؤ الفرص في مجال العلوم الطبيعية يقابله مفهوم العدالة في الأخلاق العامة، وهو كذلك مبدأ مطلق. وبالنسبة للاحترام المتبادل فهو من المبادئ التي تناقض النسبية، فلكي يكون هناك احترام متبادل بين الناس عموماً أو العلماء خصوصاً لابد أن يطبقه الكل. وكذلك احترام كل الذوات البشرية وغير البشرية بحيث يتم الحفاظ على الحقوق يضمنها الأحكام المطلقة.

والاهتمام بالعلوم الطبيعية لا يعد إهمال للعلوم الإنسانية، أو تقليل لقيمتها لكن التطور الكبير والسريع الذي حدث في العلوم الطبيعية وانسحب على كل حياة الإنسان بما فيها مجالات العلوم الإنسانية، مع ثورة المعلومات والاتصال التي جعلت التطور العلمي يمس كل المجتمعات الإنسانية استدعي أن نبحث عن أحكام أخلاقية مطلقة ثابتة تصلح للتطبيق على الجميع.

وهذه الأحكام المطلقة يمكن أن تتوفر في الأخلاق التطبيقية والتي غالباً ما تكون أخلاقيات مهن وأخلاقيات علوم فهي توضع في شكل قواعد أو قوانين تنظم العمل بالمهن والعلوم والصفتين الأساسيتين اللتين تضمنان تطبيق القواعد والقوانين هي الإطلاق والجزاء، وهاتان الصفتان كم أثبتنا سابقاً تتوفر في الأحكام الأخلاقية المستمدة من الأديان.

**ثالثاً: المعايير المطلقة المستمدة من الأديان ودورها في القضايا الأخلاقية التطبيقية:**

لإثبات أن المعايير المطلقة المستمدة من الأديان هي الأنسب للقضايا المشتركة بين الثقافات المتعددة، وأن القضايا المشتركة بين الثقافات هي في الغالب قضايا العلوم الطبيعية فلابد من تقديم نماذج تطبيقية للأخلاق في هذا المجال. لكن قبل مرحلة التطبيق يمكن أن نتعرف بصورة مجملة على مفهوم القضايا التطبيقية ومعاييرها المطلقة المستمدة من الأديان، وهذا يستدعي ما سبق ذكره من تقسيم الأخلاق إلى نظرية وعملية، واهتمام الأخلاق العملية بالسلوك الإنساني الواقعي، وما ينبغي أن يكون عليه، وارتباطها بالتطورات العلمية والتكنولوجية لاحتوائها على فرع أخلاقيات المهن والعلوم، وهي معايير تقبل التطبيق.

والأخلاق التطبيقية هي مجموعة القواعد الأخلاقية العملية التي تطبق في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وما يتعلق بها من مهن، وما يتصل بها من علوم اجتماعية وسياسية واقتصادية، وتضم الأخلاق التطبيقية فروعاً عدة مثل الأخلاق الطبية والحيوية وأخلاقيات البيئة، وأخلاقيات الاقتصاد والتجارة والأعمال، وأخلاقيات تكنلوجيا المعلومات، وأخلاقيات الإعلام والاتصال، أخلاقيات تكنولوجيا الفضاء، أخلاقيات التكنلوجيا عموماً، وأخلاقيات المهن (النشار، 2018م، 168).

ويمكن القول أن النسق الأخلاقي الإسلامي هو الأقرب للأخلاق التطبيقي، فمن جهة نجد ارتباط النظر بالعمل والقول بالفعل في كل من الثوابت العقدية والعلوم الأصولية والشرعية كما في علم المقاصد وفقه الأولويات، والانتاج الفلسفي لمفكري الإسلام. ومن جهة أخرى اتفاق آليات وضع الضوابط الأخلاقية للسلوك في الأخلاق التطبيقية مع آليات تقديم الحلول الفقهية فكلاهما يحتاط في وضع القاعدة، ويقدم دفع الضرر على جلب المصلحة، ويراعي الفروق الفردية، ويخطط لما يمكن أن يحدث مسبقاً (النشار، 2018م، 127)، من خلال الحديث عما ينبغي أن يكون.

ويتم تطبيق المعايير الأخلاقية المستمدة من الدين الإسلامي من خلال مراعاة المقاصد الشرعية والوصايا العشر على نماذج للقضايا الأخلاقية في العلوم الطبيعية مثل قضايا الطب، وقضايا علم البيئة، وقضايا الذكاء الاصطناعي، وكلها نماذج تدور حول الإنسان، فالأولى متعلقة بحياته وصحته بصورة لصيقة، والثانية ببيئته ومحيطه والثالثة بالتقنيات التي يستخدمها.

فبالنسبة للأخلاقيات الطبية فقد أخذت اليهودية بقواعد قسم ابقراط وأبقت على ما هو متوافق مع الدين اليهودي واستمدت أصولها من الوصايا العشر في التوراة مركزة عل قدسية الحياة وحفظ كرامة الإنسان، وحاربوا السحر في علاج المرضى. وفي المسيحية فقد كان آثر أبقراط أكبر. وقد دمجت تعاليم أبقراط مع العقيدة الأخلاقية المسيحية مما أعطى الطبيب نوعا من السلطة الأبوية مع مقدرات المسيح على الشفاء.

وكذلك أكدت المسيحية على مسؤولية الإنسان عن جسده باعتباره ملك لله، وقدسية الإنسان الحي والميت. وفي كلا الديانتين اليهودية والمسيحية لا يمكن إنكار دور اللاهوتيين الكبير وأثره على الأخلاق الطبية وتطورها (البقصمي، 1995م، 40-41).

أما في الإسلام فمن أهم الكتب التي تحدثت عن الأخلاق الطبية، واهتمت بالأخلاق العملية هو كتاب إسحاق بن علي الراوي (آداب الطبيب) وكان فيه أثر واضح لأبقراط وأفلاطون مع الاعتماد على الأخلاق الإسلامية، وهذا ما دعا بعض المفكرين إلى القول بأن الأخلاق الإسلامية عبارة عن تفاعل بين الأصول الدينية والأخلاق المستمدة من حضارات وثقافات أخرى.

وحقيقة الأمر أن الإسلام أبقى على الأخلاق الحميدة بالقياس على المبادئ الإسلامية. وما أعطى المبادئ الأخلاقية الإسلامية القوة هو استنادها على نصوص شرعية من الدين. وقد ركز الدين الإسلامي على حرمة المريض ومصلحته فأمر بحفظ أسرار المريض كما في توجيه الرسول صلى الله عليه وسلم: (من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة)، والمحافظة على روح المريض المعنوية في قوله صلى الله عليه وسلم:(إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في أجله، فإن ذلك لا يرد شيئاً ويطيب نفسه). (البقصمي،1995م، 52).

وفي عصرنا الحديث هناك مجموعة كبيرة من اللوائح والضوابط التي تنظم العمل الطبي مثل (إعلان هلسنكي الطبي)، و(معاهدة جنيف)، و(اللائحة الأخلاقية للمساعدين الطبيين) وغيرها من الضوابط الأخلاقية التي صدرت في مجتمعات وثقافات متباينة، واختلفت عن الأخلاقيات التي كان مصدرها الأديان، واختلفت كذلك عن العلاقة الأبوية بين الطبيب والمريض في اليهودية والنصرانية إلى رغبة المجتمع في فهم ما يجري في مجال الطب، وقبول أو رفض ما يقدم له من خدمات طبية. وتعدد هذه الضوابط أدى إلى تعقيد مهمة العاملين في المجالات الطبية. ويقدم الدكتور ارس (John D. Aras) انتقاداً لهذه الأخلاقيات المتعددة في ثلاث نقاط وضعها في مشكلة التطبيق، ومشكلة الاتساق، ومشكلة التشكيك الأخلاقي.

فبالنسبة لمشكلة التطبيق فهي تكمن في أن القواعد الأخلاقية لمهنة الطب لا يمكن تطبيقها على كل الحالات، وأيضاً لا يمكن تطبيقها بنفس الطريقة في كل الحالات. أما بالنسبة لمشكلة الاتساق فتحدث من وجود أكثر من لائحة أخلاقية في مجال الطب، وأن هذه اللوائح في بعض الأحيان تكون متعارضة مع بعضها البعض، أو مع أخلاق الطبيب الشخصية، فتظهر التساؤلات عن أي اللوائح يجب أن يختار. وما هو الدليل على صحة الاختيار المعين؟ والمشكلة الثالثة متعلقة بهل يمكن اعتبار هذه اللوائح الأخلاقية ثابتة وواحدة وصالحة للتطبيق باختلاف الزمان والمكان؛ فمثلاً أبقراط يفرض على الطبيب الولاء والإخلاص للعاملين معه في نفس المجال وذلك بحكم أنهم مجموعة طبية دينية يربطها نوع الطقوس، لكن في العصر الحديث ظهرت أهمية العلاقة بين الطبيب والمجتمع. فقسم أبقراط يعطي الطبيب والعاملين معه السلطة الأبوية التي

تجعلهم يعلمون مصلحة المريض أكثر منه، وبالتالي ولاؤهم لبعضهم البعض، أما في العصر الحديث ومع ظهور حركات حقوق المريض فيجب على الطبيب أن يكون أكثر انفتاحاً في مسألة ولائه على المجتمع ومرضاه.

هذا بالإضافة إلي أن لغة بعض اللوائح الطبية معقدة وتحتوي على عبارات مبهمة أو قابلة للتفسير بأكثر من معنى، مثل أن تكون هناك لائحة تقول أن الطبيب يجب أن لا يؤذي المريض وفي نفس الوقت تقول أن الطبيب يجب أن يفكر بمصلحة المريض. فعند التطبيق قد يواجه الطبيب بالتعارض بين هذين البندين في نفس اللائحة عندما يحتاج أن يخفف من آلم بدواء له آثار جانبية في المستقبل فيتنازع بين استخدام عقار لتخفيف الألم من باب تجنيب الأذى وبين التفكير في مصلحته بعدم اعطائه هذا العقار الذي قد يكون له آثار مستقبلية.

هذه المشكلات الثلاثة مع صعوبة وتعقيدات لغة اللوائح الطبية دعت (ارس) إلى القول بأهمية دور الفلسفة في تحديد الألفاظ والمفاهيم ومحاولة الوصول إلى مبدأ عام وشامل بدلاً من اللوائح المختلفة والمتناقضة (البقصمي، 1995م، 52-55).

وقد يتم الاتفاق مع الرأي القائل بأن وضع ضوابط ونظم أخلاقية شاملة ومطلقة وواضحة يمكن أن يتم بواسطة فلسفة الأخلاق إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو على ماذا ستستند الفلسفة في وضع هذه المبادئ؟ هل على الثقافات المتعددة أم الأصول الدينية الواحدة. ومثل هذه الأسئلة إجابتها متضمنة فيها فطالما الأخلاق تسعى لمبادي ومعايير مطلقة وتقترن بصفة الوضوح والدقة والإلزام والجزاء، فإن المصدر الوحيد الذي يوفر لها هذه الصفات هو الدين الإسلامي. وهذه المعايير بهذه المواصفات تقدم الكثير للمجال الطبي فبالإضافة إلى أنها وفر له الضوابط التي يعمل وفقها فهي تمنح من يؤمن بها الثقة في النفس، لأنه يستند إلى مبادئ قوية وهذه الثقة تنعكس على أداء الطبيب وبالتالي على جودة، وتطور الحقل الطبي عموماً.

أما النموذج التطبيقي الثاني سيكون في أخلاقيات البيئة وهي من القضايا المعاصرة التي شغلت كل المجتمعات الإنسانية ووحدت أهدافها واهتماماتها وفي السابق كان البعض يرى أن الحديث عن البيئة من ترف القول أمام مشكلات مثل الفقر والجوع، لكن مؤخراً وبعد أن لمس الناس انعكاس قضايا البيئة بصورة مباشرة على حياتهم اعترفوا بأهمية مناقشة هذه القضايا بجدية. وهذا يؤكد دور الأخلاق العملية في لفت الانظار إلى القضايا الأخلاقية التي تؤثر على حياة الناس، ووضع معايير للتعامل معها قبل تصبح مهدد حقيقي.

وعلم البيئة هو علم العلاقات العضوية بالبيئة. والحديث عن حق الطبيعة قد يقابل بشيء من الاستهجان في ثقافاتنا باعتبار اهتمامها فقط بحقوق الإنسانية، وأن الإنسان وحده هو الغاية. لكن في

المقابل نجد البعض قد طالب بألا تعامل الطبيعة كوسيلة، بل ذهبوا إلى افتراض عقد طبيعي بين الإنسان والطبيعة مثل العقد الاجتماعي الذي بين الإنسان والإنسان. وحجتهم أنه طالما الطبيعة تعطي الإنسان فإن على الإنسان أن يقدم لها في المقابل، حتى يستطيع أن يستمر في الحياة، ولكن يبدو أن هذه الحجة تعيدنا إلى أن الإنسان هو الغاية (روس، 2001م، 123-124).

وحقيقة الأمر لا يمكن إنكار أن الإنسان هو الغاية طالما هو الكائن العاقل وطالما خلق لإعمار الكون وحمل الأمانة، وحتى من يهتمون بحقوق الإنسان فقط عليهم أن يعدوا العيش في بيئة صحية هو من حقوق الإنسان.

ومن وجهة النظر الوضعية فقد ظهرت مشاكل البيئة مع وجود الإنسان، وذهب بعضهم إلى أن الوجود الإنساني على الأرض مثل الورم السرطاني، وأن السبب الأساسي لتدهور البيئة أن الإنسان عندما حاول التأقلم مع محيطه لم يتكيف من داخل جسده، إنما احتاج إلى أدوات خارج جسده؛ ليضمن بقاءه. وفي سبيل صناعة هذه الأدوات استنفذ الموارد الطبيعية من مواد أولية ومصادر طاقة، هذا بالإضافة إلى أنه يعيد إلى البيئة المحيطة به كميات من النفايات الصناعية وغير الصناعية، فنتجت مشكلات البيئة مثل الجوع والفقر والاحتباس الحراري والملوثات البيولوجية مثل الأمراض والأوبئة، والملوثات الكيميائية مثل المبيدات والغازات المتصاعدة من المصانع والسيارات والرصاص والزئبق، والملوثات الفيزيائية مثل الضوضاء والتلوث الحراري والإشعاعات والتفاعلات النووية. ومما فاقم الأمر أن الإنسان لا يكتفي بالمحافظة على وجوده إنما امتلك الخيال الذي جعله يستنزف موارد الطبيعة؛ ليصل إلى اكتشافات جديدة وتقنيات مستقبلية (غصن، 2006م، 225-228).

هذا هو التصور الوضعي لعلاقة الإنسان بالبيئة ووجوده في الأرض، أما بالنسبة للأديان السماوية والدين الإسلامي بالتحديد فإن الأرض سخرت لخدمة الإنسان، وهي من نعم الله المخصصة له والإنسان خلق لعبادة الله والحفاظ عل نعمه وإعمار الكون؛ وبهذا يكون الحفاظ على البيئة من الأدوار التكاليف الأساسية للإنسان. فإذن ليس الخطأ في وجود الإنسان على الأرض كما قال الوضعيون وإنما في عدم التزام الإنسان بالموجهات الإلهية للتعامل مع الأرض والبيئة المحيطة به، إضافة إلى ذلك عدم وجود معايير وضوابط أخلاقية تواكب تطور العلوم وتطبيقاتها وآثارها على البيئة.

ويرى المهتمون بالبيئة أن الأخلاق لم تطور نفسها لتواكب التطورات العلمية. وللوصول إلى ذلك لابد من إيجاد مسوغات عقلية؛ لتكوين قواعد ومعايير أخلاقية لتنظيم التعامل مع البيئة، فطالما أن تطور العلوم ينطلق من العقل كذلك فإن الاخلاقيات المنظمة لها يجب أن تستند إلى حجج عقلية وليس الغيبيات.

ومن الجهود العالمية لحماية البيئة نجد أن هناك كثيرا من المنظمات والجماعات التي اهتمت بقضايا مثل حماية الأنواع المهددة بالانقراض، والزراعة العضوية، والحفظ على الطاقة والموارد الطبيعية. إلا أن جميع هذه الجهود لم تفعل في الواقع بصورة تضمن تقليل الآثار السلبية على البيئة (غصن، 2006 م، 236-241).

ولا تنكر الأمم المتحدة -في تقري لها- دور العلم والتكنلوجيا في تدهور البيئة من خلال مساهمتها في التحفيز البيئي، إلا أنها تري أنه يمكن توظيف العلم والتكنولوجيا في تقديم حلول لمشاكل البيئة من خلال البحوث في المجالات المختلفة. فمثلاً ساهمت التقنيات والممارسات الزراعية الجديدة منذ 1960م في زيادة الإنتاج الزراعي؛ مما أدي إلى مواجهة نقص الغذاء في كثير من المناطق، كما أتاحت تكنلوجيا المعلومات والاتصالات فرصة لتطور أنظمة الإنذار المبكر (جاجر، وآخرون، 2007م، 308-309).

وهنا تظهر أهمية الضوابط الأخلاقية المستمدة من الدين، وما تقدمه من مسوغات وحجج عقلية ولما تضمن به التطبيق لارتباطها بجزاء سواءً دنيوي أو أخروي.

وتتفق الأخلاق البيئية المستمدة من الإسلام مع الأخلاق الوضعية في أن سبب فساد البيئة هو الإنسان، قال تعالى:﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ (الروم: 41).

فالله سبحانه وتعالى خلق الأرض على أكمل وجه، وجعل فيها كل الموارد التي تساعد الإنسان على العيش الكريم قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الجاثية: 12-13).

وخلق الإنسان ليستفيد من هذه الموارد ويؤدي مهمته الأساسية بعد عبادة الله وهي تعمير الكون قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا فَٱسۡتَغۡفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٞ مُّجِيبٞ﴾ (هود: 61)، لكن الإنسان أساء استخدام موارد البيئة بالرغم من الموجهات الكثيرة التي وضعت له في الدين والتي لو التزم بها لما واجهنا مخاطر التدهور البيئي الذي نعاني منها اليوم. وكمثال لهذه الموجهات النهي عن الإسراف في الموارد كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ (الأعراف: 31).

والدعوة إلى زيادة الغطاء النباتي في قوله صلى الله عليه وسلم: (إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا تَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا). (الألباني، د.ت، 2/ 38). أضف إلى ذلك أن تحقيق مقاصد الشريعة من حفظ للنفس والنسل والمال يتطلب الحفاظ على البيئة.

إذن ما نريد أن نؤسس له هو أن المعايير الأخلاقية للحفاظ على البيئة يجب أن تستند إلى الدين، فالمشكلة الحقيقية ليست في وجود معايير أخلاقية تنظم علاقة الإنسان لبيئة، فهناك جهود عظيمة على مدي سنين طويلة للخروج بقوانين وقواعد تضبط سلوك الإنسان في تعمله مع البيئة، لكن المشكلة الحقيقية هي في مدي التزام الناس بهذه القواعد والقوانين. والحل الذي توفره الأخلاق المستمدة من الدين هي وجود المسوغات والحجج العقلية لمن لا يؤمنون بالإسلام مثلاً وارتباطها بالإيمان والعقيدة لمن يؤمنون به.

أما عن تقنية الذكاء الاصطناعي فيمكن التعرف عليها من خلال أهدافها ومعاييرها، فهدف الذكاء الاصطناعي هو تقديم عدد من الحلول لمسألة ما، أو اتخاذ قرار ما من خلال برامج الحاسب الآلي التي تحاكي الذكاء السلوك الإنساني. وبرنامج الحاسب الآلي هذا يصل للحلول والقرارات من خلال القيام بالعديد من العمليات الاستدلالية التي تم تغذيته بها. ومن المعايير التي يعمل بها الذكاء لاصطناعي القدرة على التعميم والتجريد، التعرف على أوجه الشبه بين المواقف المتشابهة، والتكيف مع الموقف المستجدة، واكتشاف الأخطاء وتصحيها لتحسين الأداء في المستقبل. وطريقة عمل الذكاء الاصطناعي تستند إلى التفكير التجميعي (Combinatory Explosion)، الذي يؤدي لعدد من احتمالات الحلول لمسألة ما، أو ترجيح قرار ما كبير جداً لدرجة لا تحتملها ذاكرة الحاسب الآلي أو الإنسان كما أنها تتطلب زمن طويل ومجهود كبير جداً (بونيه، 1993م، 12). فالذكاء الاصطناعي يقدم خدمات كبيرة للإنسان، وتوفر له الجهد والزمن الذي يهدره في العمليات الذهنية المعتادة ليتفرغ للأبداع، فهو تقنية مثله مثلا التقنيات الأخرى التي وضعها الإنسان لمساعدته، ولا يمكن أن تحل محله. وهي أيضاً مثلها مثل كل التقنيات تكون نتائجها على حسب طرق استخدامها، فما يجب أن نهتم به ليس تقييد تقنية الذكاء الاصطناعي وإنما تنظيم استخدام الإنسان لهذه التقنية من خلال قوانين وقواعد العمل المتخصصة بمجالات استخدامها والنظم والضوابط الأخلاقية.

وقد كان للذكاء الاصطناعي مساهمات إيجابية في عده مجالات مثل الاقتصاد كمحرك الانتاجية والنمو الاقتصادي، والأمن السيبراني من خلال الحماية من التهديدات والثغرات ومراقبة مراكز البيانات والشبكات، الأمن الفيزيائي ومنع الجريمة، الروبوتات اللينة كصوفيا والتنمية المستدامة، أتمته التعليم من خلال زيادة التفاعل مع الطلاب ومساعدة المعلمين على اتخاذ القرار، وفي مجال الصحة مثل المعالجة الفعّالة للجائحات، التنبؤ بالاكتئاب، تطوير جلد اصطناعي يتفاعل مع الألم، تحقيق التباعد في الحرم المكي والمدني (أحمد، 2021 م، 83).

ومن مساهمات التكنولوجيا عموما ومن ضمنها الذكاء الاصطناعي أنها قاربت بين الثقافات؛ بجعلها تستخدم نفس التقنيات، وتتبادل المعارف والعلوم وتواجه نفس المشكلات الأخلاقية والمهددات الوجودية.

وبالرغم من مساهمات الذكاء الاصطناعي الكثيرة والفعالة والتي لا يمكن الاستغناء عنها، إلا أن هناك تخوفا من توسع استخدام هذه التقنية بسبب بعض المشكلات الأخلاقية التي تترتب عليها.

ومن المشكلات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى المشكلات الأخلاقية للتكنولوجيا عموماً، نجد نوعين أساسيين: يتمثل النوع الأول في تهديد الذكاء الاصطناعي لوجود الإنسان في سوق العمل. وهذا التهديد يلعب دور سلبي عندما يحتل وظائف الإنسان وأعماله، ودور إيجابي باعتباره محفز للإنسان لتطوير قدراته ومهاراته حتى يستطيع المنافسة. أما النوع الثاني فهو المشكلات الأخلاقية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي أداةً للتدمير من خلال استخدام الأسلحة المستقلة الذكية المبرمجة للقتل، والآثار الجانبية الخطرة لبرمجة الذكاء الاصطناعي لأعمال مفيدة، وتلاعب الشبكات الاجتماعية في الأخبار، والتزييف للمعلومات والمحتويات والشخصيات غير الحقيقية على الانترنت، واستغلالها في الابتزاز والارهاب، وأنسنة الذكاء الاصطناعي وقبول المجتمع لكائنات من السيلكون ذات ذكاء اصطناعي مجردة من الشعور للتعامل معها بصورة يومية (أحمد، 2021 م، 85-87). هذا بالنسبة للمشكلات العامة التي تنتج من استخدامات الذكاء الاصطناعي، وهناك مشكلات أخرى من تفاصيل استخداماته في البحث العلمي والتعليم والإجراءات الإدارية والممارسات الطبية، وغيرها من المجالات التي يطبق فيها.

وباعتبار الذكاء الاصطناعي من فروع التكنولوجيا الحديثة فإنه يشترك معها في كثير من المشكلات والقضايا، من المشكلات التي تنتج في مجال التكنلوجيا ما يسمى بالفجوة الرقمية فخلقت طبقتين مختلفتين من المجتمعات، بل طبقتين مختلفتين في المجتمع نفسه هم أغنياء المعلومات وفقراء المعلومات بسبب نقص الخبرة الرقمية وعدم الاهتمام بها، تفاوت إمكانية الوصول للمعلومات، دعم أو تقييد المجتمع لاستخدامات التكنولوجيا، تفاوت المهارات الحاسوبية وتفاوت الإمكانات المادية (الأحمد، وآخرون، 2018 م، 62). ومن القضايا المهمة في تحديد قيمة أي تكنولوجيا هو الهدف الذي وضعت له. فيرى الكثير من المفكرين أن الهدف من التكنولوجيا لابد أن يكون تحصيل سعادة الإنسانية، فيقول كارل بوبر في هذا السياق أنه "لا بد أن يكون لأي فعل عقلاني هدف معين، وهو عقلاني بنفس الدرجة؛ لأنه يتعقب هدفه بوعي وباتساق؛ ولأنه تحدد وسائله وفقاً لهذا الهدف، ولذلك فاختيار الهدف هو الشيء الأول الذي يتعين أن نفعله إذا رغبنا في أن نؤدي عملا بصورة عقلانية" (الأحمد، 2017م، 253).

وهناك عدد من الضوابط الأخلاقية التي وضعت لتقنية استخدام الذكاء الاصطناعي منها المستمد من أخلاقيات التكنلوجيا عموماً، ومنها المختصة بالذكاء الاصطناعي. وما يهمنا هنا الضوابط الأخلاقية المستندة على المصادر الدينية وبالتحديد الدين الإسلامي، فهو حتى إذا لم يتناول قضية من القضايا

المعاصرة بعينها، أو لم يصدر حكماً محدد تجاهها فنجد أنه وضع المعايير الكلية والمبادئ الشاملة و المقاصد العامة التي نستطيع أن نستنبط منها الأحكام على هذه القضايا الجزئية.

وأول المبادئ والمقاصد هو غائية الإنسان فالكون مسخر له والواجب حفظ كرامته، ومساعدته في أداء مهمته ورسالته، والسعي لتحقيق سعادته في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: 70). فإذا نظرنا للذكاء الاصطناعي باعتباره وسيلة لخدمة الإنسانية لوجدنا الإسلام يدعم هذه التقنية، وبالنسبة للمشكلات التي تترتب عليها يقدم لنا حلول كلية يمكن تعميمها على كل المجتمعات، وطالما اعتبرناه ذكاءً موازياً للذكاء الإنساني فيمكن أن يطبق على استخداماته ما يطبق على استخدامات الذكاء الإنساني، بالإضافة إلى الضوابط المتعلقة بالتقنيات الحديثة. ومن هذه مبادئ التي يقرها في استخدام الذكاء الاصطناعي:

1- النزاهة والإنصاف: يتطلب مبدأ النزاهة والإنصاف عند تصميم، أو جمع أو تطوير أو نشر أو استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على التحيز أو التمييز أو الوصم الذي يتعرض له الأفراد أو الجماعات أو الفئات، وقد يحدث التحيز بسبب البيانات أو التمثيل أو الخوارزميات، ويمكن أن يؤدي إلى تمييز فئة ضد أخرى.
2- الخصوصية والأمن: يمثل مبدأ الخصوصية والأمن القيم والمبادئ الشاملة التي يُطلَب بموجبها من أنظمة الذكاء الاصطناعي، طوال دورتها أن تكون مبنية بطريقة آمنة وتراعي خصوصية أصحاب البيانات الشخصية التي يتم جمعها بحيث تكون على أعلى مستويات الأمن في جميع العمليات والإجراءات المتعلقة بالبيانات وسريتها.
3- الإنسانية: يسلط مبدأ الإنسانية الضوء على ضرورة بناء أنظمة الذكاء الاصطناعي باستخدام منهجية عادلة مسموح بها أخلاقيا تستند إلى حقوق الإنسان والقيم الثقافية الأساسية، وذلك لإحداث أثر مفيد على الأطراف المعنية والمجتمعات المحلية والمساهمة في تحقيق الأهداف والغايات طويلة وقصيرة الأجل من أجل صالح البشرية.
4- المنافع الاجتماعية والبيئية: يعزز مبدأ المنافع الاجتماعية والبيئية الأثر الإيجابي والمفيد للأولويات الاجتماعية والبيئية التي يجب أن تفيد الأفراد والمجتمع ككل، والتي تركز على الأهداف والغايات المستدامة. لا ينبغي لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تسبب أو تسرع الضرر أو تؤثر سلباً على البشر.
5- الموثوقية والسلامة: يضمن مبدأ الموثوقية والسلامة التزام نظام الذكاء الاصطناعي بالمواصفات المحددة وأن نظام الذكاء الاصطناعي يعمل بشكل كامل وفق الآلية التي كان يقصدها ويتوقعها مصمموه.

6- الشفافية والقابلية للتفسير: يعد مبدأ الشفافية والقابلية للتفسير عاملاً مهماً لبناء الثقة في أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي والحفاظ عليها، لذا يجب بناء أنظمة الذكاء الاصطناعي بدرجة عالية من الوضوح والقابلية للتفسير، مع وجود ميزات لتتبع مراحل اتخاذ القرارات.

7- المساءلة والمسؤولية: يحمل مبدأ المساءلة والمسؤولية المصممين والموردين والقائمين على المشتريات والمطورين ومسؤولي ومقيمي أنظمة الذكاء الاصطناعي والتقنية نفسها المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية عن القرارات والإجراءات التي قد تؤدي إلى مخاطر محتملة وآثار سلبية على الأفراد والمجتمعات (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2022 م، 6-11).

**الخاتمة:**

إن هذا البحث -على نحو ما تم- هو في إطار توضيح الأسس العامة، والمفاهيم الكلية لعلاقة الأخلاق العملية بالقضايا العلمية التطبيقية، وإثبات معاييرها بوصفها قيما تتشاركها الثقافات المتعددة بكونها تنبع من مصدر عالمي هو الرسالة الإسلامية.

وأهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1. الأخلاق المستمدة من الثقافات المتعددة تكون متعددة ومختلفة باختلاف هذه الثقافات. كما أنها تراعي ظروف الثقافة المعين التي تأتي منها فلا تصلح للتعميم.
2. الأخلاق المستمدة من الأديان السماوية تتسم بالوحدة والإطلاق لوحدة مصدرها، ويمكن أن تجمع عليها غالبية الثقافات إما لإيمانها بها، أو لما تقدمه من مسوغات عقلية مقنعة.
3. الأخلاق التطبيقية تحتاج إلى استخدام معايير مطلقة في القضايا المشتركة بين الثقافات والتي في الغالب تنتمي إلى فروع العلوم الطبيعية، ويمكن أن تحقق هذا الإطلاق من استنادها للدين.

ومن هذه النتائج يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1. هذا البحث يحفز على عمل مزيد من الدراسات التطبيقية التي تؤكد فرضيته. فهناك كثير من المجالات والعلوم والمهن، وكثير من القضايا والحالات الفردية التي تحتاج إلى دراسات منفصلة ومتعمقة.
2. ضرورة تقديم دراسات مستقبلية متخصصة من خلال المؤتمرات وورش العمل العلمية؛ لربط المعايير الأخلاقية التطبيقية للمستحدثات المعاصرة بالتكييفات التشريعية القانونية عليها المستمدة من الشريعة الإسلامية.

## المصادروالمراجع

### أولا: القرآن الكريم

### ثانيا: الكتب


- أحمد، أبوبكر سلطان، **أخلاقيات الذكاء الاصطناعي**، 2021م.
- إسماعيل، فاروق مصطفى، **الأنثربولوجيا الثقافية**، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980م.
- الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقهها وفوائدها**، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، د.ت.
- انجرس. موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية**، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بو شرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006م.
- البارودي، رشا علي، **قضايا الطب المعاصر، منظور أخلاقي**، الخرطوم، هيئة الأعمال الفكرية، 2004م.
- البقصمي، ناهد، **الهندسة الوراثية والأخلاق**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995م.
- بونيه، آلان، **الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله**، ترجمة علي صبري فرغلي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1993م.
- جاجر، جيل، وكوك، مارسيل، ت. جيه، ومجموعة من المؤلفين، **تقرير توقعات البيئة العالمية 4(GEO-4)**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2007م.
- الجمزاوي، نهلة، **فلسفة الأخلاق مفهومها، تاريخها، تطورها**، وزارة الثقافة، الأردن، د.ت.
- حلمي، مصطفى، **الأخلاق بين الفلسفة وعلماء الإسلام**، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2004م.
- الخلف، سعود عبد العزيز، **دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية**، مكتبة أضواء السلف، ط1، 1997م.
- دراز، محمد عبد الله، **بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان**، الكويت، دار القلم، د.ت.
- رزنيك، ديفيد. ب، **أخلاقيات العلم**، ترجمة عبد النور عبد المنعم، مراجعة يمنى طريف الخولي، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005م.

- روس، جاكلين، **الفكر الأخلاقي المعاصر**، ترجمة عادل العوا، لبنان، عويدات للنشر والطباعة، ط. 2001م.
- زيادة، معن، **الموسوعة الفلسفية العربية**، معهد الانماء العربي، ط1، 1986م.
- الطويل، توفيق، **فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها**، دار النهضة العربية، ط4، 1979م.
- عبد الرحمن، طه، **سؤال العمل، بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم**، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2012م.
- عبيدات. محمد، وأبو نصار، محمد، ومبيضين، عقلة، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، 1999م.
- كريسون، أندريه، **المشكلة الخلقية والفلاسفة**، ترجمة عبد الحليم محمود وأبو بكر ذكرى، القاهرة، مطابع دار الشعب، 1979م.
- النشار، مصطفى، **الفلسفة التطبيقية وتطوير الدرس الفلسفي العربي**، روابط للنشر والتوزيع، ط1، 2018م.
- النفيلي، علي عبد العزيز، **أسرار التقدم والتأخر بين تنوع البشر واختلاف الثقافات**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2008م.
- هاريزون، لورنس.أ، هنتنجتون، صمويل. ب، **الثقافات وقيم التقدم**، القاهرة، ترجمة جلال شوقي، المركز القومي للترجمة،2009م.
- وليم، ليلي، **مقدمة في علم الأخلاق**، ترجمة علي عبد المعطي محمد، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2000م.

**ثالثا: المجلات والمنشورات**

- الأحمد، أحمد عبدالله، وعمر، ماجدة أحمد، وهديب، أمجد أحمد، دراسات. **العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلّد 45، العدد 2، 2018.
- غصن، عصام، **دور الوعي الأخلاقي في البيئة الحياتية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22، العدد 3-4،.2006م.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. **مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي** الإصدار 1، 2022م.